بعد قضاء دين اسلامه وكسب رديه في بعد قضاء دينه هذا عند
ابي حنيفة وقال كلاهما لورثته المسلمين وقال الشافعي كلاهما
فيء وكسب المرتد لورثتها وبيرثها زوجها ان ارتدت وهي حربية
وان كانت محجة لا يرثها وان لحق بدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم
بلحاقه بد بمنه مدبره وام ولده وحل دينه المؤجل عليه على
سبيل التأجيل ونقل ما اتلفه في حالة الاسلام الى ورثته المسلمين
وقال الشافعي يبقى ماله موقوفا قوله وحكم بلحاقه اشارة الى ان
الحكم به شرط ليتحقق الحكم الموت وهو ظاهر الرواية في بعض
الروايات يثبت الاحكام بمجرد اللحاق وقوله عتق مدبره اشارة
الى ان حكم الحرية يتحقق بمجرد الحكم باللحاق ولا يشترط القضاء
بتلك الاحكام وبه قال الجمهور واليه اشار وهو كثير الوقوع وقيل
يشترط القضاء بشيء من احكام الموتى والا يكتفي بالقضاء باللحاق وتوقف
مبايعته هذا ابتداء حكم غير معطوف على قوله وحل دينه لانه غير
مقيد بقوله فان حكم بلحاقه وعتقه وهبته ورهنه فان امضى نفذ وان
رده على ردته بطل هذا عند ابي حنيفة وعندهما تنفذ هذه التصرفات
قال الامام ابو يوسف ينفذ كما يقبل من الصحيح حتى يعتبر تبرعاته
من الكل وعند محمد ينفذ كما ينفذ من المريض حتى يعتبر تبرعاته من
الثلث واعلم ان تصرفات المرتد على اربعة اقسام قسم منها ما ينفذ
بالاتفاق كالاستيلاد والطلاق وقسم منها باطل بالاتفاق كالنكاح والذبح



ج وقسم منها موقوف بالاتفاق كالمعاوضة وقسم منها مختلف في توقفه وهو ما عدده في المتن ولو عاد المرتد الى دار الاسلام مسلما بعد
الحكم بلحاقه فيما وجده في يد ورثته من ماله بعينه اخذه
ولكن انما يعود الى ملكه بقضاء او رضا وانما قيد بقوله بعد الحكم
بلحاقه لو عاد المرتد مسلما قبل القضاء به جعل كانه لم يلحق وكانه
لم يزل مسلما فيأخذ ما يجده من ماله بغير قضاء ورضا ويضمن ما
تلفه والا اي وان لم يجد ماله في يد ورثته بان ازاله الوارث عن ملكه
لا ياخذ ولو ولدت امة لستة اشهر او اكثر لا يحل منذ ارتد فاحد
عاد فهي وولده وهو ابنه حر لكن لا يرثهم لو كانت مسلمة والمسلمة
بحالها ورثها لا بن ان مات المرتد في الصرو تين او قتل على الردة
او لحق مرتدا بدار الحرب وانما قيد بقوله لستة اشهر لانها اذا جاءت
بولد لاقل من ستة اشهر فالولد يرثه كذا في النهاية وان لحق المرتد بر
او الحربي بماله اي مع ماله فظهر عليه اي على المال فهي فيء فان رجع
بعد لحاقه دار الحرب الى دار الاسلام وذهب بماله وادخله في دار الحرب
فظهر بحاله اي على المال فلورثته الا انه ياخذه بغير شيء قبل
القسمة وبالقيمة بعد القسمة هذا اذا رجع بعد قضاء القاضي بلحاقه
او بالمال لورثته فاما قبل القضاء فكذلك في رواية وفي رواية يكون فيأ
وان لحق المرتد حال كونه مسلما فالكتابة اي باقيه اي بدل الكتا
والولاء لورثته بخلاف ما اذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان الولاء لذا

او نصرا
نية